نيجيريا في عهد اوباسانجو2000-2007

م.د . امنة سعدون عباس جامعة القادسية / كلية التربية – قسم التاريخ

amenah.s.abbas@qu.edu.iq

تاريخ الطلب: ٧/ ٢ /٢٠٢١
تاريخ القبول: ١٠ /٣/ ٢٠٢١

الملخص:

يتناول هذا البحث ادارة اوباسانجو في نيجيريا خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠٠٧) ، والتي تعد اطول مدة حكم مدني في نيجيريا منذ الاستقلال، الامر الذي دفع الباحث الى تسليط الضوء على الموقع الجغرافي لنيجيريا، وتكوين سكانها الاجتماعي ونظامها السياسي واقتصادها، ثم تطرق الى ادارة الحكم في عهد اوباسانجو والتحديات والازمات المتمثلة بالتدهور الاقتصادي، والتوترات والنزاعات الدينية والعرقية والسياسية التي واجهته، ثم انتقلت الدراسة الى مبادرات بناء الامة واهم المؤسسات التي تم انشأها لمعالجة الفساد المالي والإداري، تتبع البحث انتخابات عام ٢٠٠٣ و٢٠٠٧ ، وتقارير المراقبين الدوليين والمحليين حول نتائجها، من اهم نتائج الدراسة، كان ابرز انجازات حكومة اوباسانجو اصلاح الجيش النيجيري من خلال تقليص القوة العددية للأفراد العسكريين العاملين لاسيما الذين شاركوا في الحكم، وإنشاء جيش محترف ومجهز بشكل افضل وإخضاع القوات المسلحة للسلطات الدستورية والمدنية.

الكلمات المفتاحية: مقدمة جغرافية وتاريخية، اوباسانجو، الانتخابات.

Abstract

This research deals with the administration of Obasanjo in Nigeria during the period (2000-2007), which is the longest period of civil rule in Nigeria since independence, which prompted the researcher to shed light on the geographical location of Nigeria, the composition of its social population, its political system and its economy, then it touched on governance During the era of Obasanjo and the challenges and crises represented by economic deterioration, and the tensions and religious, ethnic and political conflicts that he faced, then the study moved to the nation-building initiatives and the most important institutions that were established to address financial and administrative corruption. The results of the study, the most prominent achievements of the Obasanjo government was the reform of the Nigerian army by reducing the numerical strength of active military personnel, especially those who participated in the government, establishing a

professional and better equipped army and subordinating the armed forces to constitutional and civil authorities.

Keywords: Geographical and historical introduction, Obasanjo, elections.

المقدمة

شهدت نيجيريا ابان حكم اوباسانجو، تحجيم امكانيات المؤسسة العسكرية عن التدخل في الحياة السياسية من خلال اخضاع الجيش للسيطرة المدنية، والقيام بإجراءات لتحقيق استقرار البلاد، وهذه الاهمية فرضت توضيح تاريخ نيجيريا، وتتبع الاحداث التي سبقت حكم اوباسانجو، وتحليل سياسته من خلال الاجراءات التي اتخذها تجاه المؤسسة العسكرية، والازمات التي عصفت في البلاد، والانتخابات، خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠٠٧.

اهمية الدراسة :- تأتي اهمية البحث لمعرفة مبررات الباحث التي دفعته الى كتابته وهي:

- الاهمية العلمية: ندرة الدراسات الاكاديمية في اخراج "رسالة-اطروحة" يأخذ الباحث الكشف عن ادارة اوباسانجو في نيجيريا خلال المدة المذكورة.
- الاطلاع على اساليب واجراءات اوباسانجو في مواجهة المؤسسة العسكرية؟ التحديات والصراعات؟ معالجة الفساد؟ ومجريات الانتخابات؟
- معرفة مدى تأثير هذه الاجراءات على استقرار الدولة.

اشكالية الدراسة:- تكمن مشكلة البحث في ان الباحث طرح بعض الالتباسات، منها:

- هل حققت اجراءات اوباسانجو الاستقرار في البلاد؟
- هل للمؤسسة العسكرية دور في اثارة التوترات؟
- ما هي الاسباب الحقيقية للتدخل الدولي في نيجيريا؟
- هل كانت انتخابات عام ٢٠٠٣، ٢٠٠٧ خالية من التزوير.

منهجية البحث-:

تم اعتماد المنهج الوصفي ، ليكون نقطة دخول مناسبة لمعرفة نيجيريا وتركيبة سكانها الاجتماعية. كما تم اتباع المنهج التاريخي لمعرفة تاريخ نيجيريا خلال إدارة أوباسانجو ، واعتماد المنهج التحليلي لتوضيح العديد من أوجه الغموض الواردة في إشكالية الدراسة.

هيكلية البحث:- قسمت الدراسة على مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة ونتائج هي:

- المحور الاول: مقدمة جغرافية وتاريخية عن نيجيريا حتى عام ١٩٩٩.
- المحور الثاني: ادارة الحكم في عهد اوباسانجو ٢٠٠٠-٢٠٠٧.
- المحور الثالث: انتخابات ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧
- خاتمة ونتائج.

المحور الاول: مقدمة جغرافية وتاريخية عن نيجيريا حتى عام ١٩٩٩

تقع نيجيريا في غرب أفريقيا، يحدها من الشمال النيجر، ومن الشمال الشرقي تشاد، ومن الشرق الكامرون، ومن الجنوب خليج غينيا والمحيط الاطلسي، اما من الغرب بنين، وتعد من اكبر دول القارة الافريقية من حيث المساحة وعدد السكان، بلغت مساحته ٩٢٣٧٦٨كم، وعدد سكانها ١٢٣ مليون نسمة بحسب احصائية الامم المتحدة لعام ١٩٩٣[1]، اما تسميتها فقد اشتقت من اسم نهر النيجر، الذي يمر عبر اراضيها، ويذكر ان اول من اطلق هذه التسمية هي فلوراشو(Floracho) زوجة الحاكم البريطاني في نيجيريا اللورد فريدريك لوجارد Frederick Lugard)) في اواخر القرن التاسع عشر [2]

1-السكان والتركيبة الاجتماعية

ينتمي اغلب سكان نيجيريا الى العرق الزنجي الذين يتميزون بالبشرة السوداء والأنف الأفطس العريض وبروز ملامح الوجه، والقامة المتوسطة[3]، ويعد المجتمع النيجيري من المجتمعات المعقدة التركيب، لان السمة الغالبة عليها القبلية، كون القبيلة هي الوحدة الاساسية في تركيبته، لذلك هو مجتمع تعددي[4] ، قبلياً، لغوياً، ثقافياً، دينياً، اثنياً، اقليمياً واقتصادياً [5]، اذ يتكون من عدة قبائل يصل عددها الى (٢٥٠) قبيلة الا ان هناك ثلاثة مجموعات قبلية رئيسية تمثل اغلبية سكانها[6]، وهي :

الهوسا – فولاني تسكن الاقليم الشمالي للبلاد ويشكلون نحو ٢٩٪ من السكان[7]، اهم قبائل هذا الاقليم هي الهوسا، الفولاني، الكانوري، التيف والنوبيه، كذلك توجد قبائل اليوروبا في المناطق المتاخمة للاقليم الغربي في مدينة الورين وكابا، وتعد قبائل الهوسا من اكبر القبائل العرقية انتشارا على مستوى القارة الافريقية، الى جانب ذلك يتكون الاقليم الشمالي من ممالك الهوسا القديمة السبعة وهي (كانو، زاريا، كاسنا، رانوا، غوبير، دورا وزمفرا)، كانت هذة الممالك من اهم مراكز التوسع الاسلامي في افريقيا منذ دخولها الاسلام عن طريق المسلمين القادمين من شمال افريقيا ومن مالي والدول المجاورة [8]، اما نظام الحكم فهو شبه ملكي، عاصمة الاقليم مدينة كادونا [9] .

الاقليم الغربي تسكنه قبائل اليوربا ونسبتهم ٢١٪ من السكان، وتعد مملكة الايدو– يوروبا من اهم ممالكهم، كانت تتمتع بقوة عسكرية وسياسية، وعلى هذا الاساس عرفت هذة القبائل انظمة عديدة ومتباينة في الحكم والإدارة طيلة تاريخها، وقد تأثرت بالحملات التبشيرية في البلاد، مما هيئ المجال لسكانها التعليم، وانتشرت بينهم الافكار الغربية، والتي ادت الى ظهور طبقة مثقفة منهم، اصبحت اكثر الجماعات تقدماً وتطوراً في البلاد، اما ديانتهم انقسم سكانها الى مسلمين ومسيحيين، بتاثير المسلمين في الشمال والمسيحيين في الجنوب، عاصمة الاقليم مدينة ايبادان [10].

تسكن الاقليم الجنوبي الشرقي قبائل الايبو، نسبتهم ١٨٪ من السكان، وهي تعتنق الدين المسيحي وهي مجزئة تفتقر لوجود قيادة موحدة وسلطة مركزية قوية، كان لبيئة الغابات الاستوائية اثر على هذه

القبائل اذ عاشت بعدة مناطق قروية متفرقة عن بعضها البعض، اما بقية القبائل فتشمل الايجاو ونسبتهم ١٠٪، الكانوري ٤٪، الايبيو ٣,٥٪، التيف ٢,٥٪ ، تعد اللغة الانكليزية لغة البلاد الرسمية، الى جانب اللهجات المحلية الاصلية للقبائل الرئيسية الهوسا، اليوروبا والايبو، فضلا عن اللغة العربية التي تنطق بها مناطق الهوسا كونها لغة القران الكريم . [11]

جدير بالذكر ادى تقسيم نيجيريا الى ثلاثة اقاليم من قبل بريطانيا الى تفريق الكثير من القبائل النيجيرية مع الدول المجاورة، وهو ما اثر على علاقتها مع دول الجوار كالنيجر والكامرون وبنين، كما اثر على تركيبة المجتمع نفسه، اصبحت بعض القبائل لا يتجاوز عدد افرادها ١٠٠٠ نسمة، وتسبب بشكل كبير في حدة النزاعات بين القبائل ونشوب ظاهرة العنف العرقي، لاسيما بعد استقلال البلاد عام ١٩٦٠ [12]

اما الاقتصاد النيجيري فهو متنوع، يتمثل بالإنتاج الزراعي، ألحيواني، الغابي والمعدني الى جانب الصناعة والتجارة، شكلت الزراعة المورد الاساسي قبل اكتشاف النفط، وكانت تصدر المحاصيل منها الكاكاو، القطن، الفول السوداني، الفواكهة والاخشاب، وكان للثروة الحيوانية دورها في دعم اقتصاد البلاد في جلب العملات الاجنبية بما تصدره من حيوانات حية ومنتجات اللحوم والجلود، شملت الصناعة النسيج ، الاخشاب ، الاسمنت، الزيوت، الزجاج، الصابون، الحلويات والأطعمة المحفوظة، فضلاً عن تركيب السيارات والاجهزة الكهربائية، ويعد الصفيح في مقدمة الانتاج المعدني[13] ، تراجع قطاع الزراعة بعد اكتشاف النفط عام ١٩٥٨، اذ كان للنفط دور كبير في الاقتصاد النيجيري ، شكل نسبة ٩٥٪ من موارد العملة الاجنبية، و ٧٠٪ من عوائد الموازنة ، وحسن من مستويات الدخل واعطاء اهمية لتطوير الصناعة وتوسيع حركة التجارة بين نيجيريا والبلدان الاخرى، اضافة الى تطوير المواصلات والطرق، ولم تقتصر البلاد على وجود النفط بل تعددت ثرواتها الطبيعية شملت الغاز الطبيعي، الفحم، القصدير، الذهب، الحديد والكلس . [14]

٢-النظام السياسي

تعد نيجيريا دولة مصطنعة، نشأت نتيجة ظرف تاريخي يتمثل في النشاط الاستعماري البريطاني في المنطقة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، اسس البريطانيون في عام ١٨٦١ مستعمرة لهم في لاجوس على ساحل المحيط الاطلسي في اقصى جنوب غرب نيجيريا الحالية[15] ، ثم انشات خلال ١٨٨٤-١٨٨٥ محمية انهار ألزيت، وعرفت في عام ١٩٠٠ بـ محمية نيجيريا الجنوبية، كما سيطرت بريطانيا بالقوة على مناطق شمال نيجيريا في عام ١٩٠٦، بعد ذلك ضمت مستعمرة لاجوس الى محمية نيجيريا الجنوبية ليشكل ما عرف بـ مستعمرة ومحمية نيجيريا، وعلى هذا الاساس ظهرت نيجيريا ككيان واحد في عام ١٩١٤ ، فيما بعد قسمت بريطانيا هذه المناطق الى ثلاث مجموعات، شرقية وغربية (جنوب البلاد)، وشمالية (شمال البلاد) .[16]

اتبعت بريطانيا عدة سياسات في حكم البلاد ومنها : نظام الحكم غير المباشر، من اجل حكم هذه البلاد من دون اي تكاليف باهضه قد تقع على عاتق الحكومة البريطانية، من خلال اعطاء السلطة لحكام او زعماء البلاد الاصليين وكسب ولائهم تجاه السلطة الاستعمارية البريطانية، ولتسهيل مهمتها في اثارة المشكلات العرقية والقبلية، ولجعل حالة الاستعداء القبلي هي السمة الغالبة على طبيعة النظام السياسي في نيجيريا لاسيما بعد استقلال البلاد .[17]

اثرت السياسة التي اتبعتها الادارة البريطانية بشكل او بأخر على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للسكان، من خلال فرض الضرائب للأغراض الادارية والاقتصادية، والاحتكار التجاري لصالح التجار والشركات البريطانية، لذلك استخدمت القمع السياسي، والاقتصادي والاجتماعي من خلال القوة والتشريعات والانظمة، وكان الحكم الغير مباشر فعالا في قمع المقاومة المحلية، وكان للإجراءات التي اتخذتها بريطانيا تأثير على نمو وتطور الحركة الوطنية في البلاد لاسيما بعد الحرب العالمية الاولى وظهور المبادئ الاربعة عشر للرئيس الامريكي ودور ولسن، ومنها حق تقرير المصير للأقاليم التي تحت الاستعمار، بالإضافة الى الاحداث العالمية في نهاية الحرب العالمية الثانية(١٩٣٩-١٩٤٥) وظهور الولايات المتحدة في السياسية العالمية، ادى الى انهاء الاستعمار[18]، لذلك اصدرت بريطانية عدة دساتير بعد الحرب العالمية الثانية منها دستور(١٩٤٦، ١٩٥١و ١٩٥٤) هذه الدساتير عززت روح التفرقة والانفصالية، وتنمية روح الاقليمية والقبلية ما بين ابناء البلاد، نتيجة لذلك طالب النيجيريين القوميين باستقلال البلاد التام عن الحكم البريطاني .[19]

استقلت نيجيريا عن الاستعمار البريطاني عام ١٩٦٠، لتمر بعد ذلك بسلسلة من التطورات السياسية، اذ تم تشكيل حكومة مدنية برئاسة بنيامين ازيكو، لكن السلطة لم تدم للمدنيين، اذ حدثت عدة انقلابات عسكرية ، بسبب التنافس بين المجموعات العرقية الرئيسية، والتي سيطر العسكر فيها على حكم البلاد خلال المدة ١٩٦٣-١٩٧٩ ، سلمت السلطة عام ١٩٧٩ الى حكومة مدنية بعد ان خاضت الاحزاب السياسية الانتخابات التنافسية والتي كانت من تنظيم العسكر، والتي ساهمت في نجاح اختيار شيخو شاجاري[20] لتولي رئاسة الدولة في تشرين الثاني ١٩٧٩-١٩٨٣، بعد ان تخلى الجنرال اوباسانجو[21] طوعاً عن السلطة لصالح المدنيين، تم انتقال السلطة من العسكر الى المدنيين بشكل سلمي[22]، اعيد انتخاب شيخو شاجاري عام ١٩٨٣ الا انه لم يتم مدته الثانية، اذ حدث انقلاب عسكري تولى السلطة محمد بخاري[23] ، اتسم الحكم العسكري بمركزية السلطة، وحل الاحزاب السياسية، وتعليق البرلمان، والرقابة على الصحافة، والسيطرة على القضاء، واستخدام مراسيم الطوارئ .[24]

ثم اطاح به احد جنرالات الجيش ابراهيم بابانجيدا عام ١٩٨٥، والذي استمر بالحكم لمدة ثمان اعوام، ونتيجة للضغوط الدولية للحد من حكم العسكر والتأكيد على التعددية السياسية والتداول السلمي

للسلطة، اجريت الانتخابات في عام ١٩٩٣، وقد الغيت نتائج هذه الانتخابات من قبل المحكمة الدستورية، مما ادى الى حدوث اضطرابات في البلاد، فحدث انقلاب عسكري تزعمه ساني اباشا وزير الدفاع في حكومة ابراهيم بابانجيدا، الا انه توفي في ازمة قلبية عام ١٩٩٨[25]، شكلت بعد ذلك حكومة مؤقتة برئاسة الجنرال عبد السلام ابو بكر، الذي اكد على التزامه ببرنامج الانتقال الى الحكم المدني، ثم اجريت الانتخابات البرلمانية ثم الانتخابات الرئاسية في ٢٧ شباط ١٩٩٩[26]، فاز في هذه الانتخابات اوباسانجو ، والذي وعد بان الحكومة ستكون نزيهة وموجهة نحو التنمية . [27]

المحور الثاني : ادارة الحكم في عهد اوباسانجو ٢٠٠٠-٢٠٠٧

اصبح اولوسيغون اوباسانجو رئيس دولة نيجيريا ، وبتسلمه السلطة وضعت البلاد على المسار الصحيح للتحول الديمقراطي، وبذلك املا النيجيريون في ان تتحسن الاوضاع السياسية، والاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية الشاملة والاستقرار الحقيقي[28]، لذلك شرعت ادارته منذ البداية في معالجة المشاكل الهيكلية التي اصابت النظام السياسي الفيدرالي في نيجيريا، وكان الهدف الرئيس هو انشاء مؤسسات سياسية من شانها ان تعزز الديمقراطية لنيجيريا وتضمن بقائها على المدى الطويل. [29]

كان اول ما اهتم به اوباسانجو بعد وصوله للسلطة، هو تحجيم امكانيات المؤسسة العسكرية عن التدخل في الحياة السياسية، فقام باتخاذ سلسلة من الاجراءات منها :[30]

١. تقليص عدد الافراد العسكريين من ٨٠٠٠٠ جندي الى ٥٠٠٠٠، وذلك لجعله اكثر احترافية وقابلية للإدارة، واعادة الجيش الى دوره الدستوري كحراس للمجال الاقليمي للبلاد ، وللحد من الاثار المدمرة للحكم العسكري على المجتمع وللسيطرة المدنية على الجيش، وفقا للمادة (٢١٧) من دستور ١٩٩٩ يكون الجيش تحت سيطرة الجمعية الوطنية ويخول استخدامه القيادي والتشغيلي للرئيس بموجب المادة (٢١٨) من الدستور.[31]

٢. تم اعادة النظر في وضع قوات الحكومة الفيدرالية المرابطة في الخارج بعد ان بات بقاؤها مكلفاً للحكومة [32]، وبصورة تفوق قدرات الدولة، خاصة ان البعثات العسكرية الى الخارج اصبحت مصدر كسب للعسكر.[33]

٣. إحالة اكثر من ١٥٠ من جنرالاتها الى التقاعد، لاسيما اولئك الذين شغلوا مناصب سياسية خلال سنوات الحكم العسكري، واعفاء الضباط الذين كانوا فائضين عن الحاجة الى جانب اولئك الذين يقتربون من سن التقاعد [34]، بسبب خشية الحكومة من احتمال حدوث محاولة انقلاب مماثلة من المؤسسة العسكرية نتيجة الاضطرابات التي شهدها ساحل العاج في عام ٢٠٠٠ . [35]

٤.انهى خدمة رؤساء العديد من مؤسسات الدولة غير الكفؤة [36]، وجزئ سلطات وزارة الدفاع بين اربعة اشخاص في محاولة لتفادي وقوع انقلاب عسكري وإيجاد توازن داخل المؤسسة العسكرية وكان ذلك في شهر شباط عام ٢٠٠١ . [37]

٥.ناقش البرلمان النيجيري قانون يقضي بإيقاف صرف المستحقات المالية من علاوات وبدلات لرؤساء الدولة السابقين امثال ابراهيم بابانجيدا، والجنرال محمد بخاري والجنرال عبد السلام ابو بكر، بحجة ان حكومات اولئك لم تكن شرعية، كونها استندت الى حكم العسكر لا الى الدستور.[38]

٦.خفضت حكومته المخصصات التي تم تحديدها للمؤسسات العسكرية بنسبة ٤٠٪، بعد ان كانت الاولى اصبحت في المرتبة السادسة عام ٢٠٠٢ [39]، إلغاء ١٦ عقداً لاستغلال البترول كانت ممنوحة للعسكر وأقاربهم، فضلاً عن الغاء ٤٣ عقداً لتصدير البترول الخام للأسباب ذاتها، اضاف الى إقالة قيادات البنك المركزي والشرطة.[40]

تم استرداد ٤٥٨ مليون دولار امريكي من الاموال غير المشروعة المودعة في البنوك السويسرية خلال نظام اباشا في عام ٢٠٠٥ [41]، كما نجحت ادارته في سداد الديون الخارجية للبلاد، وسجلت في عام ٢٠٠٦ اعلى مستوياتها عند ٣٣ مليار دولار امريكي في احتياطيات نيجيريا من العملات الأجنبية[42] ، تصاعدت الآمال بعد وصول اوباسانجو الى السلطة بإمكانية خروج البلاد من ازماتها المتعددة، الا ان واقع الامر لم يكن كذلك، كان هناك نجاح واضح مثلاً في ابعاد تأثير العسكر والحد من امكانية تنفيذ انقلاب عسكري، لكن سرعان ما خابت الآمال بعد ان ازدادت الاوضاع تأزماً اذ لم يمضى الا مدة قصيرة على تولي اوباسانجو للسلطة حتى دخلت البلاد تحت وطأة اشتباكات طائفية ، قبلية وسياسية .[43]

١-اوباسانجو التحديات وتصاعد الازمات

واجهت حكومته تحديات منها تدهور الوضع الاقتصادي والفقر، البطالة، تفشي الجريمة ومكافحة الفساد، على الرغم من ان نيجيريا تملك امكانيات تؤهلها لتكون واحدة من اغنى دول القارة الافريقية، الا انها ما تزال مناطق عدة في البلاد من دون طرق معبدة ولا توجد فيها مدارس او مرافق صحية ولا تصلها الكهرباء، فضلاً عن التوترات الدينية التي استمرت خلال فترة ادارته، وكان الخلاف الشرعي مثالاً على ذلك، حينما ادخل حاكم ولاية زمفرا الحاج احمد يريما قانون الشريعة الاسلامية في قانون العقوبات الى الولاية عام ٢٠٠٠، اتبعت هذه الخطوة اعلان احد عشر ولاية اخرى في الشمال، لذلك واجه معضلتين مهمتين في ادارته :الاولى هو عدم دستورية استخدام قانون ديني للسيطرة على بعض الولايات في نيجيريا العلمانية، والثانية وضع المسيحيين الذين يعيشون في الولايات الشمالية بتطبيق الشريعة الاسلامية، لاسيما ان الباب العاشر من دستور ١٩٩٩ "التي تمنع حكومة الاتحاد او أيا من الولايات من تبني احد الاديان

كدين للدولة وعدم تحيزها الى اي ديانة"، ادت احدى نتائج المهمة لفشل الادارة في توضيح مكان الشريعة بشكل فعال في نظام حكم نيجيري علماني .[44]

تصاعدت اعمال العنف بين المسلمين والمسيحيين [45] في ولاية كادونا بعد اعلانهم تطبيق قوانين الشريعة الاسلامية، راح ضحيتها اكثر من الفي شخص خلال ٢٠٠٠-٢٠٠٢، ولم تتوقف الاشتباكات الا بتدخل الجيش، استمرت الاشتباكات والصراعات وامتدت الى العديد من الولايات وتسببت في مقتل المئات، لاسيما ان الصراع والعنف العرقي لم يكن حالة طارئة بل بسبب طبيعة المجتمع النيجيري كونه مجتمع تعددي، الى جانب ما خلفته التركة الاستعمارية بل واستمرار تدخلها في شؤون البلاد[46] ، اصبحت الصراعات الدينية العنيفة اسلوب العمل الجماعي من قبل الجماعات الاثنية والدينية المختلفة في نيجيريا، والتي ادت الى خسائر في الارواح وتدمير الممتلكات للجانبين المسيحي والمسلم ، ونزوح اكثر من ٥٠٠٠٠ شخص عام ٢٠٠٤ .[47]

كان لسياسة الحكومات العسكرية والمدنية المتعاقبة في البلاد والتي استخدمت العنف تجاه الحركات السياسية المناوئة لها، والتوتر الطائفي دور في انشاء حركة بوكو حرام التي تعني بلغة الهوسا التعليم الغربي حرام، وتهدف هذه الجماعة الى تطبيق الشريعة الاسلامية، واقامة مجتمع اسلامي خالص في شمال البلاد، فضلاً عن تحريم التعليم الغربي، تأسست الحركة عام ٢٠٠٤ على يد محمد يوسف في مدينة بوتشي ، ضمت هذه الحركة طلبة المدارس الدينية، زاد نشاطها بعد انتقالها الى ولاية يوبي على الحدود مع النيجر، دخلت هذه الحركة في مواجهات عدة مع قوى الامن، بدأت عملياتها ضد مؤسسات الدولة الامنية والعسكرية، والكنائس والجامعات ووسائل الاعلام، مما اثار قلق الحكومة والدول المجاورة من تحالفها بحركة دلتا النيجر، مما يؤدي الى عدم استقرار الاوضاع الامنية في مناطق انتاج النفط في نيجيريا، بالرغم من اعلان السلطات النيجيرية القضاء على الحركة، الا ان التطورات بعد ذلك اثبتت العكس، اذ اعلنت الحركة التحاقها رسميا بتنظيم القاعدة، متعهدة بشن سلسلة من التفجيرات في شمال وجنوب البلاد في ٤ اب عام ٢٠٠٩ (48) .

تصاعدت التوترات العرقية في البلاد، واصبحت المليشيات العرقية نشطة في دلتا النيجر والتي تضم ولايات دلتا، ايدو، اكوا-ايبوم، كروس، ريفرز، ادو، ايمو واوندو، حيث يتركز قطاع الطاقة في البلاد، نتيجة لعدم رضا السكان الاصليين عن اوضاعهم الفقيرة، على الرغم من الثروة الناتجة عن موارد المنطقة، والتدهور البيئي النجم عن التنمية ذات الصلة بالطاقة، فضلا عن تكرار تسرب النفط والذي ادى لتلوث المياه ونفوق الثروة السمكية التي يتكسب منها السكان وتدمير محصول الارز بعد تلوث التربة بالنفط ، حين راى زعماؤها ان منطقتهم تتعرض للتهميش والنهب من قبل الحكومة الفيدرالية لصالح ولايات اخرى، وهددوا بالاستيلاء على حقول النفط والغاز، وتحويل عائداتها الى اقاليمهم .[49]

اذ تصاعدت الازمة منذ عام ٢٠٠٤، وظهرت حركات في المنطقة للقتال والدفاع عن حقوق الاقليات في دلتا النيجر، وهي (حركة تحرير دلتا النيجر، حركة ابناء قبيلة ايغيسو، مؤتمر الوطني لقبيلة ايجاو والحركة من اجل بقاء شعب اوغوني)، كانت الحركة من اجل تحرير دلتا النيجر من اكثر الجماعات انتشارا وعسكرة منذ عام ٢٠٠٦، قامت باختطاف عمال النفط الاجانب وتدمير المنشآت النفطية، كما شهدت الحركات المسلحة مواجهات بينها وبين القوات الامن النيجيرية المكلفة بحماية انابيب النفط، لاسيما بعد تفاقم التنافس الصيني–البريطاني–الامريكي على نفط دلتا النيجر عام ٢٠٠٦، مع هذه الاحداث اثرت على انتاج النفط وبالتالي على ايرادات الحكومة الفيدرالية، ادت هذه الاجراءات الى انخفاض انتاج النفط بنسبة ٢٠٪ في خطوط الانابيب التابعة لشركتي شل وشيفرون .[50]

جدير بالذكر تعود اسباب الصراع العرقي والطائفي وعدم الاستقرار في نيجيريا لعوامل عدة منها:

ا–عوامل داخلية :

١– العوامل الامنية: المتمثلة بانتشار السلاح الخفيف، فساد قوات الامن، وجود المرتزقة الاجانب، عدم جدوى الاجراءات العسكرية وسوئها.

٢– العوامل السياسية شملت الصراعات السياسية، تزايد الصراعات على النفوذ والسلطة، الصراع حول الحدود الاقليمية للولايات.

٣– العوامل الاقتصادية منها انتشار الفقر والتفاوت الطبقي اذا بلغت نسبة الفقر ٥٤.٤٪ عام ٢٠٠٤ الصراع على الموارد، تقاسم عائدات النفط، تقاسم الاراضي الزراعية والرعوية، التنمية غير المتوازنة، التنافس الاقتصادي.

٤– العوامل الاجتماعية الصراعات القبلية المحلية، الصراعات الدينية، البطالة، انهيار القيم الاجتماعية، الاحقاد والضغائن ، فضلا عن طبيعة المجتمع النيجيري.

ب– العامل الخارجي المتمثل بتدخل الدول الغربية من خلال سيطرة شركاتها على الثروة النفطية ودورها في ترسيخ الصراع والعنف .[51]

2– مبادرات بناء الامة ٢٠٠٠–٢٠٠٧

تعد مشكلة الفساد في نيجيريا واحدة من اهم المشاكل التي يعني منها البلد، لاسيما انه غير محصور بطبقة سياسية معينة او بجهة معينة وانما هو ممتد في كل طبقات المجتمع متورط فيه كل المسؤولين والمؤسسات سواء في الحكومة المركزية او في الحكومات المحلية [52]، وفقاً لوزارة الخارجية الامريكية،"الفساد في نيجيريا هائل وواسع الانتشار"، ويستند الى تقرير منظمة الشفافية الدولية حول الفساد انه من بين ١٧٩ دولة، احتلت نيجيريا المرتبة ١٤٧ في عام ٢٠٠٦[53]، ولمعالجة ارتفاع حالات الفساد

في ادارته، انشأ اوباسانجو مؤسستين مهمتين هما: لجنة مكافحة الفساد و لجنة مكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية في عام ٢٠٠٠، اضافة الى لجنة تنمية دلتا النيجر ومؤتمر وطني للإصلاح السياسي. [54]

لعبت هاتان المؤسستان ادواراً حاسمة [55]طوال فترة ادارته مثلاً لجنة مكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية، اعادة اكثر من خمسة مليارات نايرا من الاموال المسروقة الى الدولة النيجيرية ومحاكمة مسؤولين كبار في الدولة بما فيهم اعضاء في حكومة الرئيس اوباسانجو[56] من المنتمين لحزبه بتهم الفساد عام ٢٠٠٦، كم تم عزل اربعة من حكام الولايات من قبل المجالس التشريعية للولاية، بسبب تهم الفساد من قبل لجنة التجارة [57]، علاوة على ذلك فساد الشركات الاجنبية، ومنها شركة سيمنز (عملاق الهندسة العالمي)، التي دفعت (١٠) ملايين يورو الى مسؤولين نيجيريين بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٧ لتسهيل منحها عقودا [58].

على الرغم من ذلك، استخدمت ادارة اوباسانجو لجنة مكافحة الفساد ليس فقط كأداة لمكافحة الفساد بل لإسكات كل اشكال المعارضة السياسية والمعارضة لادارته، الى جانب ذلك ازدادت حالات اساءة استخدام سلطة لجنة مكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية، اذ تم استخدامها لتخويف السياسيين، من كل حزب كل الشعب النيجيري والأحزاب السياسية المعارضة، الذين كانوا ضد مشروع اوباسانجو اعتبارا من عام ٢٠٠٦، علاوة على ذلك سعى اباسانجو من خلال اللجنة التابعة لحكومته بتوجيه تهمة الفساد لاتيكو ابو بكر لتدمير فرص اتيكو في خلافته كرئيس في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٧، بعد ان عارض ابو بكر نائب رئيس اوباسانجو محاولته للترشيح لولاية ثالثة، ومع ذلك فشلت لجنة مكافحة الفساد من تحقيق تقدم ملموس ضد الفساد لان بند الحصانة في دستور ١٩٩٩ جعل من المستحيل على الوكالات واللجان ان تتابع مبادرة قوية لمكافحة الفساد ضد المسؤولين في الحكومة، خاصة المادة (٣٠٨) هذا البند يحمي بعض الفئات من اصحاب المناصب المنتخبين منهم: الرئيس، نائب الرئيس، حكام الولايات ونوابهم...من الملاحقة القضائية اثناء وجودهم في مناصبهم [59]، لاسيما ان معظم المتورطين بقضايا الفساد هم من كبار قيادات المؤسسة العسكرية، ممن ينتمون لقبائل الهوسا، والدخول في هذه القضية يؤدي الى اثارة عداء المؤسسة العسكرية والهوسا .[60]

ان سياسات وحملات مكافحة الفساد لم تكن سوى حلقات فارغة ودعاية ومجرد خطاب سياسي ، اذ وفرت السياسة في نيجيريا اسهل طريقة للثروة والمكانة ، ويسعي السياسيين لفعل اي شي للحصول على منصب سياسي بما في ذلك شراء الاصوات والاغتيال والرشوة المباشرة لموظفي الانتخابات ووكلاء الامن والعديد من ضباط الانتخابات، فان وقت الانتخابات في نيجيريا هو فترة ازدهار الفساد، ويعد الفساد احد اعراض ونتائج الفقر، فالفساد يولد الفقر، اغلب النيجيريين يعيشون تحت خط الفقر، مما يجعلهم عرضة للتلاعب السياسي .[61]

منح اوباسانجو وفق دستور ١٩٩٩ نسبة ١٣٪ من الموازنة تدفع لسكان مناطق انتاج النفط ، لتنميتها ولتعويضهم عن الخسائر التي يكبدونها بسبب تخريب اراضيهم وبيئتهم، الا ان هذه النسبة لم تكن مرضية [62] ، ولمعالجة الوضع المتدهور في دلتا النيجر، اسس اوباسانجو لجنة تنمية دلتا النيجر، وانشاء فرقة العمل المشتركة، وهي وحدة عسكرية متخصصة، لطرد المليشيات من دلتا النيجر [63]، اما لجنة تنمية دلتا النيجر، قامت ببناء البنى التحية، وشجعت الاستثمار في المنطقة، فضلاً عن تأسيس المؤتمر الوطني للإصلاح السياسي عام ٢٠٠٥، لمعالجة مشكلة اضطهاد الشباب في المنطقة من جانب، ومن جانب اخر التصدي للحركات المسلحة في دلتا النيجر التي لم تهدد دولة نيجيريا فحسب، بل اثرت بشكل سلبي على استخراج وتصدير النفط، وهددت وجود الشركات الغربية، لذلك تم تأسيس هذا المؤتمر، وكان هدفه مراقبة التوزيع العادل للموارد، ونقل السلطة الى الوحدات الفيدرالية، وتعزيز الضمانات الخاصة بحقوق الانسان والحقوق السياسية والاقتصادية، والاعتراف الصريح بالقوميات العرقية كوسيلة لايجاد حلول دائمة للاضطرابات المزمنة في اجزاء مختلفة من الاتحاد. [64]

مع ذلك فشل المؤتمر الوطني في حل تحديات الفيدرالية والتوزيع العادل للموارد والعرقية الاقليمية لسببين: الاول كان التجاوب المفرط للإدارة مع المطالب الحزبية من مجموعات الضغط التي حولت المؤتمر الى حوار وطني وليس اصلاحي، الثاني تصلب موقف بعض المجموعات العرقية، مثل مندوبي دلتا النيجر الذين شعروا ان اللجنة الوطنية لإعادة التأهيل الاجتماعي لا تستطيع تلبية تطلعاتهم الاجتماعية والاقتصادية، لذلك لم يستطع اوباسانجو في انشاء نظام ديمقراطي مستقر او مستدام، بينما حقق بعض النجاح في ابطاء التدهور الاقتصادي للبلد، ولم يبذل سوى القليل من الجهد لمعالجة العلل الاجتماعية بما في ذلك التوترات العرقية والإقليمية، كانت سياسته الاقتصادية من نواح كثيرة هي جذب الاستثمار الاجنبي، وخفض الديون الخارجية، وخصخصة الاعمال والصناعة النيجيرية [65]، واستفحال الفساد في ظل حكومة تعهدت بمحاربته وعدم وجود معالجات جادة وحقيقة لمحاربة الظاهرة، كل ذلك ولد حالة سخط وغضب على الادارة الحالية وشكل مدخلا طبيعيا استغلته العناصر والاحزاب المعارضة لاحداث توترات واضطرابات، كما ان محاولة السيطرة على موارد البترول اكثر اسباب تفجر الاضطرابات في ظل ظاهرة التوزيع غير العادل للثروات، لاسيما في دلتا النيجر الغنية بالنفط .[66]

المحور الثالث: الانتخابات

١-الاوضاع التي سبقت انتخابات عام ٢٠٠٣

كان للمؤسسة العسكرية دور في احداث التوتر في العلاقات بين المؤسسة التنفيذية والتشريعية، لاسيما محاولة سحب الثقة من حكومة الرئيس اوباسانجو التي جرت في شهر ايلول عام ٢٠٠٠ [67]، اذ اطلق كبار العسكريين تصريحات في شهر اب لعام ٢٠٠٢ عند تأزم العلاقة بين المؤسسة التنفيذية

والتشريعية، والتي ادت الى عزل ثلاثة رؤساء لمجلس الشيوخ النيجيري على التوالي، وتسبب بتصعيد النزاع بينهم حول عدد من القضايا والاتهامات المتبادلة بينهما (الفساد الاداري)، حاول العسكريون استغلال الموقف من خلال عدة تصريحات منها: ان المؤسسة العسكرية لا تستطيع ان تسكت حيال هذه الفوضى والممارسة السيئة للصلاحيات، ردت الاوساط السياسية على هذه الادعاءات بانها مجرد محاولة لتهيئة الراي العام للانقلاب على الحكومة المدنية وتبريره [68]، علاوة على ذلك اتهمت المؤسسة العسكرية حكومة اوباسانجو بالتساهل تجاه قضايا مهمة بالنسبة للسيادة الوطنية، مثل التحركات الكاميرونية نحو مدينة (بكازي) الحدودية، بان موقف الحكومة تجاه تلك التحركات لم يكن على المستوى المطلوب، اذ تم التنازل عن شبه جزيرة (بكازي) لصالح الكامرون امتثالان لحكم محكمة العدل الدولية عام ٢٠٠٢ .[69]

واجهت حكومة اوباسانجو ظاهرة التيارات السياسية ذات التوجه الاسلامي (تطبيق الشريعة الاسلامية)، وتوالت اصوات تنادي بضرورة عقد مؤتمر وطني للمراجعة الدستورية (الدستور الي تمت صياغته عام ١٩٩٩) [70]، وقد سيطرت اجواء من المخاوف والقلق عند طرح فكرة مراجعة الدستور كونها تهدد المسار الديمقراطي في نيجيريا، لاسيما نشطاء سياسيين في مختلف التنظيمات الوطنية والطائفية قد هددوا بان اي محاولة من ذلك القبيل لن تكون في صالح الجميع [71]، اذ شغل موضوع الولاية الثانية للرئيس اوباسانجو حيزاً كبيراً في اهتمام المؤسسة العسكرية، لذلك اصدرت تصريحات معارضة لفكرة امكانية ترشيحه لفترة رئاسية ثانية في عام ٢٠٠٣، لانها لا تقف مع منطلق الديمقراطية التي تتكئ عليها حكومته وتحارب من اجلها، بان اية محاولة من الرئيس اوباسانجو لفرض ذلك على الواقع لن يسكت العسكريون عليها. [72]

طرحت فكرة المراجعة للدستور مجدداً في النصف الثاني من العام ٢٠٠٢، واستطاع التيار المؤيد للمراجعة وغالبيتهم من اعضاء البرلمان النيجيري وعدد من رموز الاحزاب السياسية في البلاد، ان ينتصر على التيار المعارض في ادارة الرئيس اوباسانجو من ناحية القيادات التقليدية في مناطق الشمال، فكانت الصياغة النهائية التي قدمتها اللجنة المشكلة لعملية المراجعة الى البرلمان في ٢٥ تشرين الاول لعام ٢٠٠٢ للتصديق عليها، وانصبت اهتماماتها على الجوانب الخاصة برئاسة الدولة وما يتعلق بها من شروط وضوابط من خلال ثلاثة مبادئ اساسية [73]هي: مبدا المدة النظامية لرئاسة الدولة لدورة واحدة لمدة خمس سنوات، مبدا تداول منصب الرئاسة، ومبدا ترشيح نائبين للرئيس، وتقسيم البلاد الى ستة اقاليم سياسية، قامت هذه المبادئ بتوزيع المناصب السياسية الرئيسية داخل الاتحاد على افراد محددين داخل المناطق الجغرافية السياسية الست.[74]

حظيت التعديلات بتأييد اكثر من ثلثي اعضاء المجلس كما ينص الدستور النيجيري، الى جانب ذلك ادت لتكريس البعد القبلي ورد الاعتبار لدوره على الساحة السياسية في البلاد، وافساح المجال لكيانات

القبائلية الصغيرة للظهور على الساحة السياسية بعد تغيب طويل استمر لمدة عقود، فضلا عن ذلك اظهار مدى الصراعات الداخلية والتنافس الحاد بين القبائل الموجودة في نيجيريا على السلطة ، وابراز عجز القبائل الكبيرة المسيطرة في استيعاب العناصر القبائلية الصغيرة داخل مجتمعاتها ، كما تم اعادة الخريطة السياسية وتقسيمها الى ستة اقاليم بدلا من التقسيم الاستعماري القديم الذي قسمها لثلاثة اقاليم، ويعني هذا تفتيت بعض العناصر القبائلية الكبيرة في مناطق الشمال واجزاء من الجنوب ذات توجه ثقافي متقارب.[75]

علاوة عن ذلك بدا التغلغل الدولي في نيجيريا تحت شعارات مختلفة، اذ بدأت التدخلات الامريكية في نيجيريا اذ زار المنطقة كل من الرئيس كلينتون ووزيرة الخارجية السابقة اولبرايت [76]، وصلت القواعد العسكرية للقوات الفيدرالية للدفاع الجوي والبحري والبري وفود من القوات الامريكية من مختلف التخصصات وعدد من كبار المستشارين والمختصين في شؤون الدفاع والتخطيط الاستراتيجي بوزارة الدفاع الامريكية فضلا عن الاسطول البحري وصلوا جميعا الى مقر وزارة الدفاع الفيدرالية بمدينة (ابوجا) العاصمة في مطلع شهر نيسان ٢٠٠١، وكان هدفهم تقوية الحكومة الديمقراطية في نيجيريا حسب تعبير البيان الصادر من السفارة الامريكية، لاسيما من مخاطر العامل الخارجي على التحول الديمقراطي في نيجيريا هو ارتباط الدعم الخارجي لهذا التحول بمصالح الدول الكبرى، يمكن ان تكون سبب لعودة الدكتاتورية الى هذه الدولة [77].

٢-انتخابات عام ٢٠٠٣

جرت الانتخابات الوطنية على ثلاث مراحل، اجريت انتخابات الجمعية الوطنية في ١٢ نيسان، وانتخابات حكام الولايات والرئاسية في يوم ١٩ نيسان، على الرغم من وجود ٣٠ حزباً مسجلاً للانتخابات الا ان ١٧ حزب استوفوا شروط الدستور، فقد تنافس ثلاث احزاب رئيسية في الانتخابات، الاول حزب الشعب الديمقراطي للرئيس اوباسانجو، والذي شغل اغلبية المقاعد في كل من مجلس النواب والشيوخ، الثاني برئاسة محمد بوهاري وهو حزب كل الشعب النيجيري، الثالث حزب التحالف من اجل الديمقراطية بقيادة اوبافيمي، حاول العديد من احزاب المعارضة ال ٢٧ المتبقية تشكيل جبهة موحدة باسم مؤتمر الاحزاب السياسية النيجيرية، لكنها فشلت في الاتفاق على مرشح توافقي .[78]

اعلنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات ان اوباسانجو ممثل حزب الشعب الديمقراطي حصل على ٦١.٩٪ من الاصوات، في حين حصل منافسه الجنرال محمد بوهاري ممثل الحزب كل الشعب النيجيري على ٣٢.١٪ من الاصوات في الانتخابات الرئاسية، وفي مجلس الشيوخ حصل اباسانجو على ٧٢ مقعدا من اصل ١٠٩ مقعدا، اما الحزب الوطني الشعبي حصل على ٢٨ مقعدا، وفي مجلس النواب حصل حزب الشعب الديمقراطي على ١٩٨ مقعدا من اصل ٣٦٠ مقعدا، و٨٣ مقعدا لحزب كل الشعب النيجيري [79]، بعد اجراء انتخابات الجمعية الوطنية قررت اغلب الاحزاب السياسية، سحب المشاركة في

الانتخابات اللاحقة بزعم ان الانتخابات السابقة شابها تزوير، لذلك عقد ١٢ حزبا سياسياً اجتماعاً في ١٥ نيسان ٢٠٠٣، ووافقوا بالاجماع على رفض نتيجة انتخابات الجمعية الوطنية، وكان من ضمن الاحزاب هي الحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الشعب النيجيري الجديد، حزب المجتمع النيجري (CPN)، يتزعم المعارضة الجنرال محمد بوهاري زعيم حزب كل الشعب النيجيري، والذي هدد بعدم اجراء انتخابات حكام الولايات والرئاسية اذا لم يتم الغاء نتائج الانتخابات واجراء انتخابات اخرى .[80]

تدخلت بعض الشخصيات من النيجريين في نتائج الانتخابات العامة من خلال دعوة من محمد بوهاري الى الطعن في نتائج الانتخابات في محكمة قضايا الانتخابات الرئاسية والتخلي عن تهديده بعدم اكمل الانتخابات، لذلك قدم مجموعة من زعماء الشمال بقيادة ايتسو نوبي الحاج عمر سادا نداياكو للرئيس اوباسانجو قائمة بشروط انقاذ البلاد من حالة الطوارئ الناشئة عن رفض انتخابات نيسان العامة من قبل اكثر من ستة عشر حزباً معارضاً، ومن بين الشروط حل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات اعادة تشكيل هيئة انتخابية اخرى، والغاء نتائج انتخابات نيسان حيثما تم تزويرها والبدء في انتخابات جديدة، كما دعت جمعية باتريوتس بقيادة ف.ا.ويليامز الى تشكيل حكومة مؤقتة كوسيلة للخروج من الاحتجاج ضد نتائج الانتخابات، وبالمثل دعت منظمة الحريات المدنية، مع ذلك كانت هناك مجموعة اخرى من الناس تعتقد ان نتائج الانتخابات يجب ان تسود بالسلام من اجل دفع البلاد الى الامام، وجادلوا بان السلام يجب ان يسود حتى داخل احزاب المعارضة، كانت هناك وجهات نظر متعارضة ترى ان نتائج الانتخابات يجب ان تقبل على اي حال . [81]

شارك في انتخابات عام ٢٠٠٣ مراقبين دوليين ومحليين، الملاحظ ان فرق المراقبين هذه على الرغم من اتفاقها على بعض الامور، الا ان هناك تقارير متضاربة حول الانتخابات، على سبيل المثال، اعلنت بعثة الاتحاد الاوربي عن مخاوفها بشان فوز حزب الشعب الديمقراطي الحاكم في الانتخابات الرئاسية وانتخابات الجمعية الوطنية، بالاتفاق مع نظرائهم الامريكيين، كما تقول بعثة الاتحاد الاوربي:"لقد شابت الانتخابات الرئاسية وحكام الولايات مخالفات وتزوير خطير؛ في عدد معين من الولايات، لم يتم الوفاء بالمعايير الدنيا للانتخابات الديمقراطية"، شهد المراقبون تزويرا في الانتخابات في ١٣ ولاية، وترهيب الناخبين، والعنف، والاحتيال، لاسيما في جنوب وجنوب شرق البلاد [82]، وتعطيل الاقتراع، وشراء الاصوات، وسرقة وحشو صناديق الاقتراع، وسوء اجراءات الاعداد والتصويت، وتصويت القاصرين، والمضايقات، تعاون مسؤولي اللجنة الانتخابية المستقلة لارتكاب تزوير انتخابي، وغياب مسؤولي الاقتراع في وحدات الاقتراع، وترهيب مراقبي الانتخابات[83]، الى جانب ذلك وجود انحياز في صفوف قوات الامن لصالح الحزب الحاكم، وقد اتهمت الشرطة في انتخابات عام ٢٠٠٣ بالتورط المباشر في تزييف نتائج الانتخابات. [84]

ردا على تقارير المراقبين الدوليين، لاسيما اولئك الذين اسفروا عن احكام سلبية بشان الانتخابات الرئاسية وانتخابات حكام الولايات، اشار الرئيس اوباسانجو، متحدثا من خلال احد المنسقين، السيد اكين اوسونتكون" الى ان لم يكن غير متوقع من الاتحاد الاوربي وعملائه الغرب لديهم بالفعل عقلية، حتى قبل الانتخابات، حيث كانوا تحت فكرة ان لا شيء جيد يمكن ان يأتي من افريقيا"، اما تقارير المراقبين المحلين، ذكرت مجموعة طلعت مصطفى ، وهي اكثر الفرق المحلية مصداقية وسمعة ان " التصويت عموما كان سلميا، لكن التجميع وفرز الاصوات كان مزورا الى حد كبير خاصة في الجنوب الشرقي وفي دلتا النيجر"، لم يكن امام الدول الغربية خيار سوى قبول النتائج وتهنئة الرئيس اوباسانجو وحزبه على فوزهم في الانتخابات [85].

مثلت انتخابات نيسان لعام ٢٠٠٣ اختبارا حاسما لبلد كان لديه خبرة طويلة ومعقدة في تعزيز الحكومات الديمقراطية، اذ حدث التناوب السياسي في نيجيريا تاريخيا بين النظامين المدني والعسكري، وليس بين الادارات المدينة المنتخبة، وهكذا كانت الانتخابات الرئاسية في نيسان ٢٠٠٣، هي الاولى التي اجريت تحت رعاية حكومة مدنية منتخبة منذ اكثر من ٢٠ عاما[86] ، على الرغم من ذلك ان الادارة النيجيرية المدنية فشلت في ادارة الانتخابات في اول اختبار ديمقراطي، وان تلك الانتخابات مثلت انتكاسة لعملية التحول الديمقراطي في نيجيريا.[87]

٣-انتخابات عام ٢٠٠٧

بدأت ادارة اوباسانجو اواخر عام ٢٠٠٥، بسلسلة من المناورات السياسية لخوض الانتخابات لولاية ثالثة ، حاول اوباسانجو تحقيق ذلك من خلال تغيير الاحكام المحددة لدستور عام ١٩٩٩ الذي وضع حدا لفترتين على الرئاسة [88]، عندما اصبحت خطط الادارة معروفة، عارضت منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية المعارضة، وأعضاء مجلسي الشيوخ والنواب، وحتى نائب الرئيس لاتيكو ابو بكر هذه الخطوة في ١٦ ايار ٢٠٠٦، عندما تم تقديم اقتراح تعديل الدستور الى مجلس الشيوخ، لم يتمكن اوباسانجو من الحصول على الدعم الدستوري اللازم لاطالة فترة ولايته، ولم يكن هناك اي طريقة يمكنه من خلالها الترشيح للرئاسة [89]، لذلك قام مع حزبه بدعم عمر يارادوا محافظ ولاية كاتسينا الشمالية للترشيح لمنصب الرئيس، والمسيحي جولادك جوناثان حاكم ولاية بايلس للترشيح لمنصب نائب الرئيس بهدف استمرار هيمنة حزب الشعب الديمقراطي على مقاليد الحياة السياسية في نيجيريا [90]، وقد ادى الرئيس السابق اوباسانجو دوراً واضحاً في دعم يارادوا من اجل وصوله للسلطة مع علمه المسبق بمرضه الذي لن يبقى طويلا في مدة الحكم ليهيئ الطريق من اجل صعود نائبه المسيحي لاستكمال مدته بدلاً عنه .[91]

استبعدت اللجنة الانتخابية المستقلة الوطنية عدداً من المرشحين، في الاسابيع التي سبقت الانتخابات، بمن فيهم نائب الرئيس لاتيكو ابو بكر، بناء على لائحة اتهامهم من قبل لجنة ادارية تابعة

للحكومة الفيدرالية بتهمة الفساد، شعر العديد من النيجيريين والمحللين المستقلين ان تصرفات اللجنة الانتخابية تلقى بظلال من الشك على حيادها، عندما قضت المحكمة العليا في ١٦ نيسان بضرورة ظهور نائب الرئيس ابو بكر على بطاقة الاقتراع كمرشح رئاسي [92]، لذلك ترك اتيكو ابو بكر حزب الشعب الديمقراطي وانضم الى حزب الاكشن كونجرس(AC) [93].

تم تسجيل ٥٠ حزباً سياسياً للمشاركة في الانتخابات، الا ان ٢٥ فقط من اصل ٥٠ خاضوا بالفعل الانتخابات الرئاسية [94]، تنافست ثلاثة احزاب رئيسية هي حزب الشعب الديمقراطي برئاسة عمر موسى ياردوا، حزب كل الشعب النيجيري برئاسة محمد بوهاري وحزب الاكشن كونجرس برئاسة اتيكو ابو بكر [95] ، بحلول ٢٠٠٧ اجريت الانتخابات في ١٤ نيسان لاختيار حكام الولايات واعضاء المجالس التشريعية للولايات، واجريت في ٢١ نيسان الانتخابات الرئاسية، فاز مرشح الرئاسة عن حزب الشعب الديمقراطي عمر يار ادوا (٢٤.٦) مليون صوت [96]، بأغلبية الاصوات في مجلس الشيوخ (٥٣.٧) صوت، ومجلس النواب (٥٤.٤) صوت، ادى عمر يار ادوا اليمين الدستوري باعتباره الرئيس المدني الثاني في الجمهورية الرابعة في ايار عام ٢٠٠٧ .[97]

وجه كل من بوهاري واتيكو دعوة لالغاء تلك الانتخابات الرئاسية التي وصفها ابو بكر بالفوضى، قائلا بانها اسوء انتخابات على الاطلاق، وقد ايدت احزاب المعارضة ذلك ودعت الى الاحتجاج على ما اسمته "بعملية التزوير واسعة النطاق"، لنتائج الانتخابات الرئاسية، لاسيما ان احزاب المعارضة النيجيرية قد فشلت في تشكيل جبهة معارضة موحدة مما ولد الشكوك حول قدرتها على تحدي نتيجة الانتخابات الراهنة .[98]

في المدة من ١٦ الى ٢٣ نيسان ٢٠٠٧، ارسل المعهد الديمقراطي الوطني وفداً دولياً يتألف من ٦١ من القادة المدنيين والسياسيين والاكاديميين وخبراء الانتخابات والموظفين من ١٦ دولة في افريقيا وامريكا الشمالية واسيا لمراقبة الانتخابات الرئاسية والتشريعية ، زار وفد المعهد الديمقراطي الوطني مراكز الاقتراع في ١٤ ولاية تغطي جميع المناطق الجيوسياسية الست في نيجيريا، اعتمد وفد المراقبين على عمل مراقبي المعهد الديمقراطي الوطني على المدى الطويل الذين راقبوا عملية تسجيل الناخبين، وفترة الحملة الانتخابية، وانتخابات الولايات في ١٤ نيسان، كما استند الى نتائج وتوصيات بعثة سابقة زارت نيجيريا في ايار ٢٠٠٦ في ذروة الجدل حول التعديلات الدستورية التي تضمنت اقتراحا مثيراً للجدل لتمديد الولاية الرئاسية .[99]

كان تقرير وفد المعهد الديمقراطي الوطني، ان المشكلة الرئيسية التي شابت هذه المرحلة من العملية الانتخابية هي ان مراكز الاقتراع في العديد من الولايات فتحت في ساعات متأخرة، او تغلق مبكراً، او لم تفتح على الاطلاق، كان هذا عائقاً اساسياً امام المشاركة السياسية الشعبية وعلى الارجح حرم العديد من

الناخبين من حق التصويت، فضلاً عن عدم وصول بطاقات الانتخابات الى مناطق معينة، واعلان النتائج في الاماكن التي لم تكن فيها انتخابات، وسرقة بعض صناديق الاقتراع، ووضع اوراق مزورة في صناديق اخرى، مضايقة المرشحين والوكلاء والناخبين، وتغيير قائمة مسؤولي الانتخابات، والتبديل وتضخم الارقام، والتأخير في فتح بعض مراكز الاقتراع، واغراء الناخبين بالطعام والمال [100]، واستخدام العنف لاجبار الناس على التصويت لصالح حزب معين، وطباعة الابهام على اوراق الاقتراع، ومضايقتهم من قبل الشرطة والقوات المسلحة، لذلك تعد هذه الانتخابات اسوء انتخابات اجريت في نيجيريا جاءت بعد ميراث سيء من سوء الادارة الانتخابية خلفته انتخابات عام ٢٠٠٣ .[101]

الخاتمة

١-كان ابرز انجازات حكومة اوباسانجو اصلاح الجيش النيجيري من خلال تقليص القوة العددية للأفراد العسكريين العاملين لاسيما الذين شاركوا في الحكم، وإنشاء جيش محترف ومجهز بشكل افضل وإخضاع القوات المسلحة للسلطات الدستورية والمدنية.

٢- لم تؤد الصراعات والتوترات الدينية والعرقية والسياسية إلى تعطيل علاقة الدولة بالمجتمع ، بل ساهمت في تفتيت وحدة المجتمع ، وأن معالجة التوترات والصراعات في نيجيريا لا تكفي بالحلول الأمنية وحدها ، بل تتطلب الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

3-سيطرة الدول الغربية على الثروة النفطية من خلال شركاتها والتدخلات المستمرة وبادعاءات مختلفة، دوافعها استراتيجية واقتصادية واجتماعية وسياسية أثرت في صنع القرار السياسي ، وتسعى للاستمرار في الهيمنة على البلاد ، وأن استمرار المنافسة بين هذه الدول في الهيمنة على نيجيريا يظل السبب المباشر لاستمرار حالة التوتر وعدم الاستقرار.

٤-تتميز نيجيريا دستورياً بنظام ديمقراطي متعدد الاحزاب السياسية، لكن في الواقع يهمين حزب واحد على النظام الحزبي ، وان دستور نيجيريا(النظام السياسي) الحالي مقتبس من دستور الولايات المتحدة الامريكية، في الوقت الذي تتمتع الولايات المتحدة بالاستمرارية السياسية والانتخابية...، وكون دستورها دستور(مواطنة) اعطى الحقوق بالتساوي على الرغم من الجنسيات والاديان، نجد العكس في نيجيريا، الفقر، التمرد، وانعدم الامن الغذائي وتدهور البنى التحية الاساسية ورداءة جودة التعليم...وغير ذلك.

٥-تعكس الانتخابات الرئاسية حالة من التدهور وتراجع في تطبيق الديمقراطية. على الرغم من انها تمثل اول انتقال للسلطة من رئيس مدني الى اخر الا ان نتائج واجواء الانتخابات وتأكيد المراقبين على انتشار حالة من الفوضى والتزوير...وغير ذلك، كان هدفهم تحقيق مصلحتهم الشخصية، وليس رفاهية للشعب او النهوض بالمشروع الديمقراطي في البلد، وهذا يجعل اللجنة الانتخابية عملية لا اساسا لها من الناحية التجريبية والنظرية.

الهوامش

[1]( )حميد فرحان محمد الراوي، التطورات السياسية في نيجيريا واثرها اقليميا وعالميا، سلسلة دراسات دولية، العدد (٦)، نيسان، ٢٠٠٥، ص ٤.

[2] ( )احمد نجم الدين فليحة، افريقيا دراسة عامة واقليمية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ص ٣٤٨.

[3] ( )عمار حميد ياسين، مشكلات الوحدة الوطنية في نيجيريا، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بغداد–كلية العلوم السياسية: ٢٠٠٢)، ص ص ٩–١٠.

[4] ( ) خيري عبد الرزاق جاسم، التحولات الديمقراطية في افريقيا دراسة حالة نيجيريا، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية–جامعة بغداد، بغداد،، العدد (٧٣)، ٢٠٠٥، ص٣٥.

[5] ( )للمزيد من المعلومات حول التعدد القبلي، اللغوي، الثقافي، الديني، الاقليمي والاقتصادي، ينظر: ابراهيم نصر الدين، الاندماج الوطني في افريقيا نموذج نيجيريا، مركز دراسات المستقبل الافريقي، القاهرة، ١٩٩٧، ص ص ١٦–١٨.

[6] ( )بابكر حسن قدر ماري، دولة نيجيريا، المركز الاسلامي الافريقي بالخرطوم، شعبة الدعوة–اسبوع الندوة الثاني، ١٩٨٦، ص ص ٧–٨.

[7] ( )صبحي علي قنصوة، نيجيريا قضايا وتحديات التعايش في مجتمع تعددي، مركز الحضارة للدراسات السياسية، العدد(٣–٤)، ٣١ كانون الاول، ٢٠٠٢، ص ١٣١.

[8] ( )نجم الدين السنوسي، دور القبيلة في افريقيا، مجلة قراءات افريقية، العدد الثامن، ابريل-يونيو، ٢٠١١، ص ٨٢.

[9] ( )حنان طلال جاسم السارة، التطورات السياسية الداخلية في نيجيريا ١٩٦٠–١٩٧٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد–كلية ابن رشد للعلوم الانسانية: ٢٠١٤)، ص ١٣.

[10] ( )المصدر نفسه، ص ١٤.

[11]( ) Alexandra Scacco, the curse of oil ? Natural Resources, Ethnic Diversity and Nigerian Political Development, 2012,p 343.

[12] ( )سداد مولود سبع، اسباب العنف الطائفي في نيجيريا، الملف السياسي، العملية السياسية في نيجيريا، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد(٨٠)، حزيران،٢٠١٠، ص ١٧.

[13] ( )بابكر حسن قدر ماري، المصدر السابق، ص ص ١٢–١٣.

[14] ( )فليب رفلة، الجغرافية السياسية الافريقية ، تقديم واشراف: عز الدين فريد، ط ٢ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٥٢١.

[15] ( )صبحي علي قنصوة، المصدر السابق، ص ١٢٩.

[16] ( )حنان طلال جاسم السارة، المصدر السابق، ص ص ١٢٩–١٣٠.

[17] ( )عمار حميد ياسين، المصدر السابق، ص ص ٦٢، ٦٦.

[18] ( )حنان طلال جاسم السارة، المصدر السابق، ص ص ٢٥–٢٦.

[19] ( )عمار حميد ياسين، المصدر السابق، ص ٦٩.

[20] ( )شيهو عليو عثمان شاجاري: ولد عام ١٩٢٤ في قرية شاجاي في ولاية سوكوتو، تلقى تعليمه الابتدائي في مدرسة يابو، والمتوسطة في مدرسة سوكوتو، اكمل وتعليمه في كلية كادونا، كان زعيما لحزب الوطني الديمقراطي، وصل للسلطة

عام ١٩٧٩ من خلال انتخابات تنافسية، فاز في انتخابات عام ١٩٨٣، لكن سوء الحالة الاقتصادية والفساد في ادارته، ادى الى انقلاب عام ١٩٨٣ بقيادة محمد بوهاري,للمزيد من المعلومات ينظر:

Toyin Falola& Ann Genova,Historical Dictionary of Nigeria,Historical Dictionaries of Africa,No.111,U.S.A,2009, p 325.

[21] ()اولوسيغون اوباسانجو: ولد عام ١٩٣٧ في مدينة ابيوكوتا في ولاية اجون في نيجيريا، تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في البلدة، بدا حياته العملية كمدرس، ثم التحق في الجيش عام ١٩٥٨، خدم في بعثة الامم المتحدة لحفظ السلام في الكونغو الديمقراطية، اصبح رئيس للدولة والقائد العام للقوات المسلحة(١٩٧٦-١٩٧٩) بعد اغتيل محمد مورتالا، تقاعد من الجيش عام ١٩٧٩، عاد الى الحياة السياسية في منتصف عام ١٩٩٠، اتهم عام ١٩٩٥ بمحاولة ازالة الجنرال ساني اباشا من السلطة، قضى اربعة سنوات في السجن ، اصبح رئيسا لنيجيريا(١٩٩٩-٢٠٠٧)، للمزيد من المعلومات ينظر:

Toyin Falola& Ann Genova, Op.Cit , pp 272-273.

[22]( ) Emmanuel O Ojo, Nigeria′s 2007 Jeneral Elections and the succession crisis implications for the nascent democracy,Journal of African elections,Vol. 6,No.2, p19.

[23] ()جمال طه علي، اليات التحول الديمقراطي في افريقيا-نيجيريا انموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية فرع النظم السياسية والعالم الثالث: ٢٠٠٨)، ص ١٦٢.

[24]( ) Victor Jatula, Political Culture, Elite Privilege and Democracy in Nigeria,IJAH Vol 8(4),S/No 31,September,2010,p 197.

[25]( ) Abdul Raufu Mustapha, Ethnic structure,Inequality and Governance of the public sector in Nigeria,Queen Elizabeth House, University of Oxford, crise working paper No. 18, May 2005,p 9.

[26] ( ) قسم دستور عام ١٩٩٩ السلطات الى ثلاث : السلطة ألتنفيذية، كانت برئاسة رئيس الدولة ، وهو رئيس السلطة التنفيذية للاتحاد العام للقوات المسلحة، ينتخب من قبل الشعب لمدة اربع سنوات على الا يتولى منصبه اكثر من فترتين رئاسيتين ، اما اعضاء مجلس الوزراء يتم تعينهم من قبل الرئيس، اما السلطة التشريعية تتكون من مجلسين الشيوخ والنواب، مجلس الشيوخ يتألف من(١٠٩) عضوا، وهم ينتخبون كل اربع سنوات بواقع ثلاث اعضاء لكل ولاية من الولايات (٣٦)، ومقعد واحد عن العاصمة الاتحادية ابوجا، اما مجلس النواب يتألف من (٣٦٠) عضوا ينتخبون كل اربع سنوات، اما السلطة القضائية تتألف من المحكمة الاتحادية العليا في نيجيريا اعلى محكمة، تتكون من رئيس القضاء وعشرة قضاة، تعينهم جميعا الحكومة الاتحادية، كما تشمل محاكم اتحادية للاستئناف، ومحاكم عدلية عليا للولايات، ومحاكم للقضاة، ومحاكم فرعية ومحاكم شرعية تعمل وفقا للشريعة الاسلامية في الجزء الشمالي من البلاد، الى جانب ذلك حكومات محلية للأقاليم الفيدرالية، كما سمح هذ الدستور بالتعددية السياسية، اقتبست نيجيريا دستور عام ١٩٧٩ وفقا لدستور الولايات المتحدة الامريكية، للمزيد من المعلومات ينظر: صلاح السيد عبد المنعم السيسي، الانتخابات الوطنية في نيجيريا ٢٠٠٧ دراسة في الديناميتان السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة- قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الافريقية: ٢٠١٢)، ص ص ٥-٨.

[27] ()اياد عبد الكريم، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية النيجيرية، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، المجلد ٢٥ (١)، ٢٠١٤, ص ٢٢.

[28] ()منار شوقي احمد محمد اسماعيل، دور القيادة السياسية في عملية التحول الديمقراطي في نيجيريا خلال حكم اولوسيجون، مجلة العلوم السياسية والقانون، قسم الدراسات السودانية وحوض وادي النيل، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٧ يناير ٢٠١٦، ص ٤.

[29]( ) A J Falode, Nation-building Initiatives of the Olusegun Obasanjo Administration in the Fourth Republic, 1999-2007, University of Mauritius Research Journal- Vol 19,2013, p 4.

[30] ( )منار شوقي احمد محمد اسماعيل، المصدر السابق، ص ٥.

[31]( )Margaret Aladi Shaibu,The Nigerian Military in A democratic Government:AN Assessment of the second Obasanjo Administration 1999-2007,Department of History and international studies, Nigerian defence acaemy,Kaduna,NIGERIA,P 16.

[32] ( )ازهار محمد عيلان، تطورات الاحداث السياسية في نيجيريا بعد وفاة عمر ياردوا، مجلة اوراق دولية، السنة الثانية عشرة، العدد ١٩٢، اب ٢٠١٠، ص ٩.

[33] ( )هيفاء احمد محمد، نيجيريا المجتمع والدولة، الملف السياسي، العملية السياسية في نيجيريا، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (٨٠)، حزيران، ٢٠١٠، ص ٩.

[34]( ) Margaret Aladi Shaibu, Op. Cit, p 17.

[35] ( )ازهار محمد عيلان، قراءة في الممارسات الانتخابية بنيجيريا في ضوء التجربة الاخيرة ٢٠٠٨، الممارسة الانتخابية المعاصرة في افريقيا(٢٠٠٧-٢٠٠٩)، مراجعة وتحرير: عبد السلام ابراهيم البغدادي، تقديم: هيفاء احمد محمد، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٣٢.

[36] ( )الرئيس النيجيري اولوسيكون اوباسانجو، ترجمة: سميرة ابراهيم عبد الرحمن، اشراف: محمد جواد علي، مجلة قضايا دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد ٤٢، ٢٠٠٠، ص ٤٠.

[37] ( )خيري عبد الرزاق جاسم، المصدر السابق، ص ٥١.

[38] ( )ازهار محمد عيلان، تطورات الاحداث السياسية في نيجيريا بعد وفاة عمر ياردوا، ص ١٠.

[39] ( )منار شوقي احمد محمد اسماعيل، المصدر السابق، ص ٥.

[40]( ) Okwudili Chukwuma Nwosu& Emmanuel Ugwuerua, Rotational Presidency and Political corruption in Nigeria:A Critical Evaluation of president Obasanjo and Umoru Musa Yar'Adua's regime,1999-2010, Iosr Journal of Humanities and Social Science,Vol 19,Issn 12,Ver.V(Dec.2014), p 53.

[41]( ) Library of Congress-Federal Research Division, Country Profile:Nigeria, July, 2008, p 6.

[42]( ) Daniel Eseme Gberevbie, Democracy and the future of the Nigerian state, Journal of social development in Africa , Vol.24 NO.1. January 2009,p 184.

[43] ( )خضر عبد الباقي محمد، العوامل الداخلية لازمة نيجيريا،www.alaazeera.

[44] ( )اكرام بركان، تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية غير منشورة، (جامعة الحاج لخضر باتنه-كلية الحقوق قسم العلوم السياسية: ٢٠٠٩-٢٠١٠)، ص ١٣٤.

[45] ( )للاطلاع على التدخل الاجنبي المحرض للمسيحيين ضد المسلمين، ينظر: حميد فرحان ،المصدر السابق، ص ٤٠.

[46] ( )خيري عبد الرزاق جاسم، نيجيريا العلاقة بين الاندماج الوطني والاضطرابات الاجتماعية، مجلة قضايا دولية، قسم الدراسات الافريقية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد ٤٢، ٢٠٠٠، ص ص ٢١-٢٢.

[47] ( )اكرام بركان، المصدر السابق، ص ص ١٣٥-١٣٦.

[48] ( )علاء جبار احمد، نيجيريا.. بين تحدى طالبان ودوامة العنف الطائفي، مجلة دراسات دولية ، العدد الثمانون، ص ص ٢٦٧-٢٦٨؛ دنيا شيرين محمد شفيق، تأثير الصراعات الدينية على الشرعية السياسية للنظام السياسي المنتخب في نيجيريا، المركز الديمقراطي العربي، قسم الدراسات والنظم السياسية،

[49]( ) A J Falode, Op.Cit, p 6.

[50]( ) Library of Congress-Federal Research Division,Op. Cit, p 22.

[51] ( )بشير شايب، مستقبل الدول الفيدرالية في افريقيا في ظل صراع الاقليات نيجيريا نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية: ٢٠١١) ، ص ص ١٠١-١٠٦.

[52] ( )حسن علي الاسدي، دور الارادة السياسية في فاعلية مؤسسات مكافحة الفساد: نيجيريا انموذجا، مجلة دراسات دولية، العدد التاسع والتسعون، ص ١٩٢.

[53]( ) Daniel Eseme Gberevbie, Op. Cit, p 184.

[54] ( ) للمزيد من المعلومات حول مهم وصلاحيات المؤسستين ينظر: حسن علي الاسدي، المصدر السابق، ص ص ١٩٥-١٩٨.

[55]( ) Okwudili Chukwuma Nwosu& Emmanuel Ugwuerua, Op. Cit , p 53-54.

[56] ( )للمزيد من المعلومات حول الفساد المالي بين اعضاء حكومة الرئيس اوباسانجو ينظر:

Ilufoye Sarafa Ogundiya, Political Corruption Nigeria: Theoretical perspectives and some Explanations,department of political science,usmanu danfodiyo University, Journal Anthropologist, 11(4),2009,p 289.

[57]( ) Ibid, p 198.

[58] ( )هاشم نعمة فياض، نيجيريا دراسة في المكونات الاجتماعية-الاقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٦، ص ٨٥

[59]( ) A J Falode, Op. Cit, p 6.

[60] ( )منار شوقي احمد محمد اسماعيل، المصدر السابق، ص ص ٦، ٨.

[61]( ) Ilufoye Sarafa Ogundiya, Op. Cit, p 289.

[62] ( )هيفاء احمد محمد، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر، مجلة دراسات دولية، العدد السادس والاربعون، ٢٠١٠، ص ص ١١١-١١٢.

[63]( ) Library of Congress-Federal Research Division,Op. Cit, p 22.

[64]( ) A J Falode, Op. Cit, p 6.

[65]( ) Toyin Falola& Matthew M.Heaton, Op.Cit. p p 235-236.

[66] ( )الخضر بن عبد الباقي محمد، المصدر السابق, ص ٢.

[67] ( )خيري عبد الرزاق جاسم، التحولات الديمقراطية في افريقيا، ص ٦٠.

[68] ( )خيري عبد الرزاق جاسم، تداول السلطة في نيجيريا، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد، بغداد، العدد (٢٦)، شباط ٢٠٠٥، ص٦٩.

[69] ( )خيري عبد الرزاق جاسم، التحولات الديمقراطية في افريقيا، ص ٦٠.

[70] ( )هيفاء احمد محمد، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، ص ١٠١.

[71] ( )حميد فرحان محمد الراوي، المصدر السابق، ص٢٨.

[72] ( )اياد عبد الكريم مجيد، المصدر السابق، ٢٦.

[73] ( )منار شوقي احمد اسماعيل، المصدر السابق، ص ٥.

[74]( ) A J Falode, Op. Cit, p 5.

[75] ( )الخضر عبد الباقي محمد، المصدر السابق، ص ٢.

[76] ( )حميد فرحان محمد الراوي، المصدر السابق، ص ٣٠.

[77] ( )اياد عبد الكريم مجيد، المصدر السابق، ص ٢٨.

[78] ( )للمزيد من المعلومات حول الاحزاب المشاركة في الانتخابات، ينظر:

A Carl Levan & Otherś, Elections in Nigeria is the third time A charm? Journal of African Election,Vol 2,No 2,p 38.

[79]( ) Ademola Azeez, Independence of Electoral Commission and Democratic Governance: An Appraisal of INECand the General Elections in Nigeria ,Lambert, Academic Publishing,2016, p 26

[80]( ) Michael M. Ogbeidi, A Culture of failed elections: Revisiting democratic elections in negeria, 1959-2003, Haol, Num.21(Invierno, 2010), p 52.

[81]( ) Ibid.

[82]( ) Lamidi Kamal Olaniyi & Mohammed Bello Umar, Democracy and Succession problems in Nigeria: the fourth republic experience,An international Journal of arts and Humanities, IJAH,Vol.3(3) July,2014, p 52.

[83]( ) Obi Emeka Anthony, Elections and Democracy in Nigeria: Counting the votes and making the votes, Book Reviews,Publisher,Printer &Editor:Linda Brady Hawke, Vol.lll, issue 5.May 2011, p 31.

[84]( ) Lamidi Kamal Olaniyi & Mohammed Bello Umar,Op. Cit, p 52.

[85]( ) J.Shola Omotola, the limits of election monttoring: Nigeriś 2003 General election ,July, 2006, p 158. www.reseachgate.net/ publication.

[86]( ) A Carl Levan & Otherś, Op. Cit, p38.

[87] ( ) المركز العراقي الافريقي للدراسات الافريقية، اثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في نيجيريا منذ عام ٢٠٠٧، ص ص ٩-١٠. www.ciaes.net.

[88]( ) Lamidi Kamal Olaniyi & Mohammed Bello Umar,Op. Cit, p 54.

[89]( ) Darren Kew& Peter Lewis, Nigeria,نقص, p 374.

[90] ( )المركز العراقي الافريقي للدراسات الافريقية، المصدر السابق، ص ١٠.

[91] ( )ازهار محمد عيلان، تطورات الاحداث السياسية، ص ١٠.

[92]( ) National Democratic Institute,Final nde Report on Nigeria's 2007 Election, 2008, p 10.

[93] ( )اياد عبد الكريم مجيد، الانتخابات العامة في نيجيريا: نيسان/ ٢٠٠٧, الملف السياسي، العملية السياسية في نيجيريا، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (٨٠)، حزيران، ٢٠١٠، ص٢٤.

[94]( ) Emmanuel O Ojo, Op.Cit, p 21.

[95]( ) National Democratic Institute, Op.Cit, p 75.

[96]( ) Library of Congress-Federal Research Division,Op. Cit, p 18.

[97] ( )فريق الحكم الديمقراطي مكتب السياسات الانمائية، ص ص ٨٣-٨٤.

[98] ( )ازها محمد عيلان، قراءة في الممارسات الانتخابية، ص ٣٧.

[99]( ) National Democratic Institute, Op.Cit, p 6.

[100]( ) Omobolaji Ololade Olarinmoye, Godfathers Political Parties and electoral corruption in Nigeria, African Journal of political science and international Relations,Vol.2)4(,December 2008, p 70.

[101]( ) Obi Emeka Anthony, Op.Cit ,p 20.

المصادر

اولا الكتب

ا-الكتب العربية

1- ابراهيم نصر الدين، الاندماج الوطني في افريقيا نموذج نيجيريا، مركز دراسات المستقبل الافريقي، القاهرة، 1997.

2- احمد نجم الدين فليحة، افريقيا دراسة عامة واقليمية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.

٣-حميد فرحان محمد الراوي، التطورات السياسية في نيجيريا واثرها اقليميا وعالميا، سلسلة دراسات دولية، العدد (٦)، نيسان، ٢٠٠٥.

٤-فليب رفلة، الجغرافية السياسية الافريقية ، تقديم واشراف: عز الدين فريد، ط ٢ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، ١٩٦٦.

ب-الكتب باللغة الانكليزية

1- Toyin Falola& Ann Genova,Historical Dictionary of Nigeria,Historical Dictionaries of Africa,No.111,U.S.A,2009.

ثانيا: الرسائل والاطاريح الجامعية

1- اكرام بركان، تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية غير منشورة، (جامعة الحاج لخضر باتنه-كلية الحقوق قسم العلوم السياسية: 2009-2010).

٢-بشير شايب، مستقبل الدول الفيدرالية في افريقيا في ظل صراع الاقليات نيجيريا نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية: ٢٠١١) .

٣- جمال طه علي، اليات التحول الديمقراطي في افريقيا-نيجيريا انموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بغداد-كلية العلوم السياسية فرع النظم السياسية والعالم الثالث، ٢٠٠٨).

٤-حنان طلال جاسم السارة، التطورات السياسية الداخلية في نيجيريا ١٩٦٠-١٩٧٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد-كلية ابن رشد للعلوم الانسانية: ٢٠١٤).

5- صلاح السيد عبد المنعم السيسي، الانتخابات الوطنية في نيجيريا ٢٠٠٧ دراسة في الديناميات السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة- قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، 2012).

6- عمار حميد ياسين، مشكلات الوحدة الوطنية في نيجيريا، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بغداد-كلية العلوم السياسية: 2002).

ثالثاً: الابحاث والدراسات

ا-الابحاث والدراسات باللغة العربية

١-ازهار محمد عيلان، تطورات الاحداث السياسية في نيجيريا بعد وفاة عمر ياردوا، مجلة اوراق دولية، السنة الثانية عشرة، العدد ١٩٢، اب ٢٠١٠.

2-_____ ، قراءة في الممارسات الانتخابية بنيجيريا في ضوء التجربة الاخيرة ٢٠٠٨، الممارسة الانتخابية المعاصرة في افريقيا(٢٠٠٧-٢٠٠٩)، مراجعة وتحرير: عبد السلام ابراهيم البغدادي، تقديم: هيفاء احمد محمد، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2009.

٣-اياد عبد الكريم مجيد، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية النيجيرية، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، المجلد ٢٥ (١)، ٢٠١٤.

٤-_____ ، الانتخابات العامة في نيجيريا: نيسان/ ٢٠٠٧، الملف السياسي، العملية السياسية في نيجيريا، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (٨٠)، حزيران، ٢٠١٠.

5- بابكر حسن قدر ماري، دولة نيجيريا، المركز الاسلامي الافريقي بالخرطوم، شعبة الدعوة-اسبوع الندوة الثاني 1986 .

٦-حسن علي الاسدي، دور الارادة السياسية في فاعلية مؤسسات مكافحة الفساد: نيجيريا انموذجا، مجلة دراسات دولية، العدد التاسع والتسعون،

٧- خضر عبد الباقي محمد، العوامل الداخلية لازمة نيجيريا،www.alaazeera

٨-خيري عبد الرزاق جاسم، تداول السلطة في نيجيريا، مجلة دراسات دولية، العدد (٢٦)، مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد، بغداد، شباط ٢٠٠٥.

٩-_____ ، التحولات الديمقراطية في افريقيا دراسة حالة نيجيريا، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد، بغداد، العدد (٧٣)، ٢٠٠٥.

١٠-_____، نايجيريا العلاقة بين الاندماج الوطني والاضطرابات الاجتماعية، مجلة قضايا دولية، قسم الدراسات الافريقية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد ٤٢، ٢٠٠٠.

١١-دنيا شيرين محمد شفيق، تأثير الصراعات الدينية على الشرعية السياسية للنظام السياسي المنتخب في نيجيريا، المركز الديمقراطي العربي، قسم الدراسات والنظم السياسية .

١٢-سداد مولود سبع، اسباب العنف الطائفي في نيجيريا، الملف السياسي، العملية السياسية في نيجيريا، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد(٨٠)، حزيران،٢٠١٠.

13- صبحي علي قنصوة، نيجيريا قضايا وتحديات التعايش في مجتمع تعددي، امتي في العالم، مركز الحضارة للدراسات السياسية، العدد(٣-٤)، ٣١ كانون الاول 2002.

١٤-علاء جبار احمد، نيجيريا.. بين تحدى طالبان ودوامة العنف الطائفي، مجلة دراسات دولية ، العدد الثمانون.

١٥- الرئيس النيجيري اولوسيكون اوباسانجو، ترجمة: سميرة ابراهيم عبد الرحمن، اشراف: محمد جواد علي، مجلة قضايا دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد ٤٢، ٢٠٠٠.

١٦-المركز العراقي الافريقي للدراسات الافريقية، اثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في نيجيريا منذ عام ٢٠٠٧،. www.ciaes.net.

١٧-منار شوقي احمد محمد اسماعيل، دور القيادة السياسية في عملية التحول الديمقراطي في نيجيريا خلال حكم اولوسيجون، مجلة العلوم السياسية والقانون، قسم الدراسات السودانية وحوض وادي النيل، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٧ يناير ٢٠١٦.

18-نجم الدين السنوسي، دور القبيلة في افريقيا، مجلة قراءات افريقية، العدد الثامن، ابريل-يونيو، ٢٠١١، ص ٨٢.

١٩-هيفاء احمد محمد ، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر، مجلة دراسات دولية، العدد السادس والاربعون، ٢٠١٠.

٢٠-_____، نيجيريا المجتمع والدولة، الملف السياسي، العملية السياسية في نيجيريا، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (٨٠)، حزيران، ٢٠١٠.

ب الابحاث والدراسات باللغة الانكليزية

1-A Carl Levan & Otherś, Elections in Nigeria is the third time A charm? Journal of African Election,Vol 2,No 2,p 38.

2-Ademola Azeez, Independence of Electoral Commission and Democratic Governance: An Appraisal of INECand the General Elections in Nigeria ,Lambert, Academic Publishing,2016.

3-Abdul Raufu Mustapha, Ethnic structure,Inequality and Governance of the public sector in Nigeria,Queen Elizabeth House, University of Oxford, crise working paper No. 18, May 2005.

4-A J Falode, Nation-building Initiatives of the Olusegun Obasanjo Administration in the Fourth Republic, 1999-2007, University of Mauritius Research Journal- Vol 19,2013.

5-Alexandra Scacco, the curse of oil ? Natural Resources, Ethnic Diversity and Nigerian Political Development, 2012.

6-Daniel Eseme Gberevbie, Democracy and the future of the Nigerian state, Journal of social development in Africa , Vol.24 NO.1. January 2009.

7-Emmanuel O Ojo, Nigeria′s 2007 Jeneral Elections and the succession crisis implications for the nascent democracy,Journal of African elections,Vol. 6,No.2.

8- Ilufoye Sarafa Ogundiya, Political Corruption Nigeria: Theoretical perspectives and some Explanations,department of political science,usmanu danfodiyo University, Journal Anthropologist, 11(4),2009.

9-J.Shola Omotola, the limits of election monttoring: Nigeriś 2003 General election ,July, 2006, p 158. www.reseachgate.net/ publication.

10-Lamidi Kamal Olaniyi & Mohammed Bello Umar, Democracy and Succession problems in Nigeria: the fourth republic experience,An international Journal of arts and Humanities, IJAH,Vol.3(3) July,2014.

11-Library of Congress-Federal Research Division, Country Profile:Nigeria, July, 2008,.

12-Margaret Aladi Shaibu,The Nigerian Military in A democratic Government:AN Assessment of the second Obasanjo Administration 1999-2007,Department of History and international studies, Nigerian defence acaemy,Kaduna,NIGERIA,.

13-Michael M. Ogbeidi, A Culture of failed elections: Revisiting democratic elections in negeria, 1959-2003, Haol, Num.21(Invierno, 2010).

14-National Democratic Institute,Final nde Report on Nigeria′s 2007 Election, 2008.

15-Obi Emeka Anthony, Elections and Democracy in Nigeria: Counting the votes and making the votes, Book Reviews,Publisher,Printer &Editor:Linda Brady Hawke, Vol.lll, issue 5.May 2011.

16-Okwudili Chukwuma Nwosu& Emmanuel Ugwuerua, Rotational Presidency and Political corruption in Nigeria:A Critical Evaluation of president Obasanjo and regime,1999-2010, Iosr Journal of Humanities and Social Umoru Musa Yar'Adua17′-S regime,1999-2010, Iosr Journal of Humanities and Social Science,Vol 19,Issn 12,Ver.V(Dec ,٢٠١٤)

18-Omobolaji Ololade Olarinmoye, Godfathers Political Parties and electoral corruption in Nigeria, African Journal of political science and international Relations,Vol.2)4(,December 2008.
19-Victor Jatula, Political Culture, Elite Privilege and Democracy in Nigeria,IJAH Vol 8(4),S/No 31,September,2010.